

التعويض في النحو العربي (دراسة تاريخية تحليلية نقدية)

رائف السماره

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب

المخلص

تتناول البحث ظاهرة التعويض في النحو العربي إذ إنه لم يظفر بدراسة خصبت المعوضة في النحو باهتمامها، فألّفى أنّ التعويض من مجموعة ظواهر في العربية، من مثل: الإنابة، والاستغناء، والحذف، والإبدال، وغيرها، وقد أخذت قدراً صالحاً من اهتمام علمائنا في درسيهم النظام اللغوي العربي، غير أنّها لم تحظ باهتمام الباحثين المعاصرين. وقد استعمل العرب المعوضة في جميع أنواع الكلام، فوردت في أبواب النحو معظمها. وإنّ التعويض من الأهمية بمكان، ولهذا كان للعرب في استخدامه غير هدف؛ منها: الجنوح إلى التخفيف، لأنّ الاستخفاف، والبعد عن الجهد العضلي، في الكلام، مرغوب فيه، دون القصد إليه. ومن أجل ذلك وسّع العرب في استعمالهم المعوضة، طلباً للتخفيف، وقصداً إلى الإيجاز، وتوخياً للاختصار. وما ترك البحث صورة من صور المعوضة إلا وقف عندها بالتحليل والتفسير. وقد توصل إلى نتائج عديدة مرضية، وأحكام هادئة، واستنتاجات بنيت على مقدمات يراها سليمة.

كلمات مفتاحية: العوض، المعوّض منه، التعويض، البديل، النحويون،

سيبويه.

مقدمة

وردت ظاهرة التعويض ماثورة في البحوث النحوية معظمها، وأخذت حيزاً ملموساً في الدرس اللغوي العربي القديم. والتعويض إنابةً عنصراً لغوي عن عنصر آخر في غير موضعه؛ وما هذا إلا لكثرة الاستعمال، أو رغبة في الجسوع إلى التخفيف، أو الإيجاز، أو الاختصار، في أثناء الكلام. ويندرج التعويض وظواهر لغوية أحر تحت عنوان كبير (التعاقب في السياق اللغوي). وقد رصد البحث هذه الظاهرة في معظم أبواب النحو، من مثل: التعويض من فعل محذوف وجوباً، والتعويض في باب النداء، والشرط، والقسم، والإضافة، والتعويض في نطاق الحروف المثبته بالفعل، وفي الممنوع صرفه، والأفعال الناقصة، والأفعال الخمسة، والأسماء الستة، وأسماء الإشارة، وأسلوب العطف، وفي نطاق الإخبار بالموصولات، والمضمرات، واللغات، وغيرها.

ووقف البحث عند التعويض ومفهوم المعاقبة في النحو، وامتتاع الجمع بين العوض والمُعوض منه، وجواز الجمع بين عوضين على استكراه، وعدم جواز حذف العوض، ومجيء التعويض موضع المُعوض منه على التذرة، وعدم جواز الجمع بين البديل والعوض، وعند ذهاب جماعة إلى إنكار المعاوضة في اللغة، وزد مذهبهم. ولم يُحدّد العلماء باباً للتعويض يتناول حقيقة وقوعه، وبيان سببه، والهدف منه. وقد يُفسّر ذلك بمجيء المعاوضة من الحرف، والكلمة، والجمل، والحركة، والتوين، وغيرها.

وألقى البحث أن سيبويه هو أكثر من أدرك حقيقة المعاوضة في النحو، ودواعي لجوء العرب إليها، من جراء وقوفه عليها، وبيان سرّ ورودها في جميع أنواع الكلام. وجاء بعده ابن جنّي العالم اللغوي الكبير ليشقّق في ترتيبات معاني المعاوضة في اللغة، صناعةً نحويةً ومعاني دلاليةً. وخصص السبوطي في الأشباه والنظائر باباً تجاوز السبعين صفحةً خصصه لنقل آراء العلماء في المعاوضة عند العرب ليس غير. أمّا المتقدمون فقد أعادوا أقوال سيبويه في المعاوضة، غير أن عنايتهم انصبّت على قضايا نحويةً صناعيةً أكثر منها معنويةً دلاليةً، تكشف عن آثار التعويض في التخفيف، والإيجاز، والاختصار؛ كأن يذهب فريق منهم إلى أن (التاء) في: أخت،

وينت، بدل من لام الكلمة المحذوفة، ويذهب فريق آخر إلى أنها عوض منها. ونرى في هذا السياق أنها ليس هذا ولا ذلك، إنما هي علامة تأنيث ليس غير. أما المحدثون فلم يقف أحد منهم عند المعاوضة، محاولاً إيضاح لجوء العرب إليها في لغتهم المحكيّة، معتمداً على ما قنمه سيبويه.

أهمية البحث وأهدافه

يكتسب التعويض في النحو أهمية خاصة، لأنه من ظواهر لم تتعمق أقدام الباحثين المعاصرين فيها بعد. ويظهر أنه والإنابة، والاستغناء والإبدال، وكثيراً من المصطلحات المترادفة في البحث اللغوي، يظهر أنها على غاية من ضرورة الدرس، والاستقراء، والاستقصاء، من أجل إدراك كنهها، ومعرفة حقيقتها، وبيان ماهيتها، ودواعي وقوعها، ومسوغات قبولها، لدى الناطقين بالعربية، وأهلها، ونوياً.

ولأن تناول المعاوضة من الأهمية بمكان، لفهم ورودها في أبواب النحو، فإن البحث سيسعى حثيثاً إلى الكشف عن الهدف من إسقاط شيء وزيادة آخر تعويضاً في غير موضعه، وما الفائدة المرجوة منه؟ فهناك العديد من الظواهر اللغوية، ومنها التعويض، التي تستدعي العناية والدرس، لتغني دراستنا اللغوية بشيء جديد ثري، من جزاء النظر في آراء المتقدمين، وعدم الاكتفاء باجترار أقوال المقعدين والمنظرين، اعتماداً على تراث نحوي هائل قديم، أصبح منذ نهاية الدور العباسي الثاني حتى يومنا هذا أصبح نحواً رياضياً صارماً بعيداً عن الدلالات المعنوية. وليس باستطاعتنا شق طريق جديدة لمنهج في بحوثنا اللغوية إلا إذا أمسكنا بما يأخذ بالعربية في عصرنا إلى الأمام، مستندين إلى ما سلف، ومستفيدين منه، في إحداث طفرة متميزة في هذه الدراسات، في جامعاتنا، ومعاهدنا، ومؤسساتنا اللغوية.

طريقة البحث

سولجاً البحث إلى استقراء آراء اللغويين والنحويين من متقدمين ومحدثين، في ظاهرة المعاوضة، كونها من ظواهر لغوية عديدة، أشار إليها سيبويه، وسيقف البحث متمهلاً عندها. وذلك بتتبع آرائهم، ومعرفة مذاهبهم، والكشف عن مواقفهم عند درس المعاوضة، ومن ثم تصنيف مادة البحث تبعاً لأبواب النحو المتعددة، والنظر بكل دقة

وتروا إليها، وإلى موقف المتقدمين منها، إن كان لجهة لجوء العرب إليها، ودواعيه، أو كان لجهة مسوغات مجيئها في النصوص اللغوية. وذلك من أجل الولوج إلى النتائج المرضية، والأحكام الصحيحة، والاستنتاجات الهائنة.

التعويض في النحو العربي

التعويض في اللغة والاصطلاح:

في اللغة:

العوض هو البديل، وبينهما فرق. وتقول: غُضْتُ فلاناً، وأعضته، وعوضته، إذا أعطيته بدل ما ذهب منه. وتعوّض منه، واعتاض: أخذ العوض، واعتاض منه، واستعاضته، وتعوّضته، كُله: سأله العوض. و(عوض) يُبنى على الحركات الثلاث: الدهر، والنصب أكثر. وهو للمستقبل من الزمان، تقول: عوض لا أفارقك؛ أي: لا أفارقك أبداً. وقال الأعشى:

رَضِيْعِي لِيَانِ ثُدَيِّ أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ، عَوْضٌ لَا تَنْفَرُوقُ
وقيل: هو بمعنى قَسَم^[1]. وأوضح ابن جني أن العوض من لفظ (عوض) الذي هو الدهر. والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزاءهما، فكلما مضى جزءٌ منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه. فلهذا كان العوض أشدَّ مخالفةً للمعوّض منه من البديل^[2].

التعويض في الاصطلاح:

العوض حذف حركة أو حرف أو جملة والاستغناء عنه بشيء آخر. ولا يحلُّ المعوِّض مكان المعوِّض منه، نحو: "عدة" التاء عوض من "الواو" التي هي فاء الكلمة، والأصل: وعداً. وقد تداخل التعويض والإبدال في الدرس النحوي العربي، لأنهما يتعلقان، في الأعم، بأحرف بنية الكلمة. فالإبدال وضع حرف مكان حرف آخر، والتعويض وضع حرف مقام آخر، ولكن ليس في موضعه.

[1] اللسان: 192/7-193، نُرّة الغواص: 161.

[2] الخصائص: 265/1-266. وينظر: شرح المفصل: 108/4-109، التسهيل: 95، شرحه: 148/2-150، الرضي على الكافية: 224/3-226، الأشباه والنظائر: 302/1-303، المعجم المفصل: 364/1.

الفرق بين البديل والعيوض:

بيّن ابن جنّي أنّ البديل أشبه بالمبدل منه من العيوض بالمعوض منه، وأن البديل يقع في موضع المبدل منه، والعيوض لا يلزم فيه ذلك؛ لأننا نقول في الألف من (قام): إنها بدل من الواو، ولا نقول فيها: إنها عوض منها، ونقول في ميم (اللهم): إنها عوض من (يا) في أوله، ولا نقول: بدل. وذهب ابن جنّي إلى أنك إذا قلت ذلك فما أقله! وهو تجوّز في العبارة^[1]. فالبديل أعمّ تصرفاً من العيوض. فكلّ عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً^[2]. وعن أبي حيّان في تذكرته أن البديل لغة العيوض، ويفترقان في الاصطلاح، وربما استعملوا العيوض مرادفاً للبديل في الاصطلاح^[3]. وأوضح العكبري أن العرب إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً مثل (عدة، وزنة) وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول مثل (ابن، اسم) لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في أوله همزة الوصل. وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً، نحو: زنادقة في زناديق. وكذا ذكر أبو حيّان^[4].

تداخل المصطلحين:

ذهب ابن جنّي إلى عدم جواز إطلاقنا مصطلح العيوض على مواضع البديل، وعدم جواز العكس. وذكر أن اللغويين إذا ما قالوا ذلك.. فما أقله! وهو تجوّز في العبارة^[5]. ونقل السيوطي عن أبي حيّان أنهم ربما استعملوا العيوض مرادفاً للبديل في الاصطلاح^[6]. وما رصده البحث يدل على استعمالهم ذلك في مواضع لا تُحصى كثرة. فقد ذكر سيبويه أن (يا) صار بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما. ومن المعروف أننا نقول هنا إنه عوض، وليس بدلاً. وكذا ما نقله عن الخليل

[1] ونرى أنّ ذلك ليس بالقليل، وسأنتي إلى بحثه عند تناول تداخل المصطلحين: "البديل والعيوض".

[2] الخصائص: 265/1، الأحاجي النحوية للزمخشري: 46، شرح المفصل: 7/10، الأشباه والنظائر: 215/1-119، 301-305.

[3] الأشباه والنظائر: 215/1.

[4] السابق: 298/1.

[5] الخصائص: 265/1.

[6] الأشباه والنظائر: 216/1.

من أن الميم في "اللهم" بدل من (يا) في النداء^[1]. وإنما هي عوض. ومثله ما قاله المبرد: إن الياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر^[2]. ونقول هنا: إنها عوض. وقال ابن عصفور في السياق نفسه: هو كل فعلٍ حُذِفَ وأبْدِلَ منه شيء. وهنا نقول: وعُوض منه شيء، وقال: وكذلك ما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح والثناء والترحم، لأنها صارت بدلاً من: أمدح، وأنتم، وأرحم. وهنا يُقال: لأنها صارت عوضاً من ..^[3]. وما جاء من قبيل ذلك على استعمالهم البديل مرادفاً للعوض في الاصطلاح، واستعمالهم العكس كثير كثيرة ظاهرة^[4]. ويرى البحث أن السبب في تداخل المصطلحين عند اللغويين وإجازتهم ذلك هو أن الإبدال والتعويض يتعلقان بأحرف بنية الكلمة الواحدة على الأعم؛ فالإبدال إقامة حرف مكان آخر في موضعه، والتعويض إقامة حرف مقام آخر، ولكن ليس في موضعه. فالإبدال والتعويض حقهما واحد، وذلك هو المعاقبة؛ أي: التداول والتبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحد، لقرب الدلالة بينهما؛ أي: وجود النائب دون المنوب عنه، لإنباء عنصر مكان غيره، فيحل محله في وظيفته أو معناه أو لفظه، وذلك بهدف الوصول إلى ما هو أخف منه، لأن الجنوح إلى التخفيف يفسر كثيراً من الظواهر اللغوية.

[1] الكتاب: 196/2-197.

[2] المقضب: 98/2.

[3] المقرب: 252/1-253. ويُنظر: 255/1.

[4] يُنظر الكتاب: 295/1، 348، 38/2، 161، 210، 218، 302، النوائد لأبي زيد: 269-270، المقضب: 321/2، 347، 240/4، التعليق للفارسي: 129/4، الخصائص: 287/2، 289-290، 304، ميسر الصناعة: 438/2، 465، 512-513، 560، التَّجْمِيرُ للصَّنِينِي: 357/1، 571/2، 861، المخصص: 13/4، 113، 17/5، 136، درة الغواص: 69، الأمالي الشجرية: 250/1، 159/2، 165-166، 167-166، 172، 187-188، 286-287، 364-365، شرح المفصل: 127/1، 131، 8/2، 118، 67/4-68، 69/5، 52/8-53، 77/9، المقرب: 252/1-255، شرح الشهبان: 388/3، 398، الرضي على الكافية: 80/1، 89، 109، 153، 381-382، 391، 247، 481/2، 19/3، 168، 178، 233، 327، 329، 441، 302/4، 496، وعلی الشافية: 163/1، 244، 253، 271-272، 284، 83/2، 189، 251-252، الجامع الصغير: 107-108، الأشباه والنظائر: 216/1، 320، شرح شواهد شرح الشافية: 115/4.

ظاهرة التعويض:

هي ظاهرة من ظواهر عدة في العربية، يجمع بينها مسار واحد من حيث الوظيفة، والمعنى، والجنوح إلى التخفيف، والاختصار، والإيجاز، في سياق النظام اللغوي، وتراكيبه التقليدية. وذلك من جراء التناوب على الموضع في درج الكلام. وهو ما أطلقوا عليه التعاقب أو المعاقبة في الأشباه والنظائر. وقد صنع ابن جني في ذلك كتاباً تحت عنوان "التعاقب" أورد فيه كثيراً من صور هذه الظاهرة، نقل السيوطي قسطاً وقرأ منها؛ يقول ابن جني في أوله: "أعلم أن كل واحد من ضربتي التعاقب، وهما: البديل وال عوض، قد يقع في الاستعمال موضع صاحبيه، وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيه إلا أن البديل أعم استعمالاً من العوض"^[1]. وترجم على التعويض في الخصائص: "باب زيادة حرف عوضاً من آخر محذوف" وقد ألقى البحث أنه في معظمه يتناول التعويض في علم الصرف^[2].

وقد أشار سيبويه إلى أهمية هذه الظواهر في فهم كثير من أسرار العربية، ومسائلها، ومنها التعويض، فقال: "أعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويُعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً، ...، والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة، وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا الهاء. وقولهم أسطاع، يُسطيع، وإنما هي أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل) وقولهم (اللهم) حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً"^[3].

وبنى أحد الباحثين على إشارة سيبويه، فقال: "وتبدو قيمة هذه الظواهر في محاولتها تيسير المعنى وإيضاحه من جانب، والإيجاز في التراكيب والاقتصاد في الاستخدام من جانب آخر، فالعرب يحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر عليها دليل، ويستغنون عن الكثير بالقليل إذا عُرف القصد، وعن الغامض بالواضح، وعن

[1] الأشباه والنظائر: 290/1، 301-305.

[2] الخصائص: 306-285/2، الأشباه والنظائر: 293-257/1.

[3] الكتاب: 25-24/1.

التقيل بالخفيف^[1]. وكذا نهج باحث آخر بقوله: "إنّ التعاقب، والإنابة، والإغناء، مصطلحات مترادفة في الدرس اللغوي. وتأتي هذه الظاهرة في جميع أنواع الكلام، فقد ترد في الأدوات كما في قولهم: زيد بمكة، وزيد في المدينة، فالحرفان (الباء) و(في) قد تعاقبا على معنى الإلصاق والاحتواء لقرب الدلالة بينهما"^[2].

معنى العوض والغرض منه:

ذهب الزمخشري إلى أن معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاصٌ فيندرك بزيادة شيء ليس في أخواتها، كما انتقص من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتثوين عنهما فتدرك ذلك بزيادة النون^[3].

نقل العكبري عن جماعة أن التعويض ليس مشروطاً فيه أن يكون في غير موضع المعوض منه؛ لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض؛ فهمة الوصل في (اضرب وبابه) عوض من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة. وذهب العكبري إلى أن الغرض منه ليس تكميل الكلمة، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع^[4].

التعويض في النحو العربي:

وردت ظاهرة التعويض في معظم البحوث النحوية والصرفية، وأخذت حيناً ملموساً من الدرس اللغوي العربي. ويعني التعويض إنابة عنصر لغوي عن عنصر آخر في غير موضعه؛ وذلك لكثرة الاستعمال، أو رغبة في الجنوح إلى التخفيف، أو الإيجاز، أو الاختصار، في أثناء الكلام. ويندرج مع ظواهر آخر تحت عنوان كبير: "التعاقب في النظام اللغوي" غير أنه لم ينل، في عصرنا، الدراسة اللغوية التي يستحق، إذ لا يخفى ما عليه حال العربية منذ قرون حتى يومنا هذا. وقد أقام أحد

[1] مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي، د. محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة علوم اللغة،

مج4/ع4/2001، مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.

[2] التضام والتعاقب في الفكر النحوي، د. ناديا رمضان النجار، مجلة علوم اللغة، مج3، ع4، 2000، مكتبة

كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.

[3] الأحاجي النحوية: 46، الأشباه والنظائر: 301/1.

[4] الأشباه والنظائر: 299/1.

الباحثين المعاصرين بحثاً على جزء من التعويض في العربية، تناول مجيئه في بعض الصيغ والأبنية الصرفية^[1]. أما في المباحث النحوية فلم نظفر بدراسة وفتت عند التعويض فيها. ولأن ذلك من الأهمية بمكان؛ من أجل فهم الكثير من ورود هذه الظاهرة في النحو، فإن البحث سيمسى حديثاً إلى الوقوف عليها؛ محاولاً معرفة مواضع وقوعها، وبيان سببه، وتفسيره، وتعليله.

ورصد البحث هذه الظاهرة في معظم البحوث النحوية؛ من مثل: التعويض من فعل محذوف، وقد جاء ذلك في غير بحث نحوي، والتعويض في باب: النداء، والشرط، والقسم، والإضافة، والأفعال الخمسة، والأفعال الناقصة، والممنوع من الصرف (التنوين)، والأسماء الخمسة، وأسماء الإشارة، ومبحث الموصولات، وفي الحروف المشبهة بالفعل، والحروف المنفصلة، ولا يخلو الأمر من مسائل متممة آخر.

التعويض من الفعل المتروك إظهاره:

أوضح سيبويه أنهم يعوضون من فعل متروك إظهاره في غير الأمر والنهي، تقول: أخذته بدرهم فصاعداً، فقد حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيائه، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً. وساق على هذا قولهم: من أنت زيداً، ونقل عن يونس أنه على معنى: من أنت تذكر زيداً، ويتين أنه كثر في كلامهم، واستعمل، فاستغنوا عن إظهار الفعل^[2].

وجعل سيبويه مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير قولك إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك نح، فقد حذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إيائه في الكلام، فصار عوضاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم في قولنا: 'حينئذ الأن'. ومن ذلك: رأسه والحائط، كأنه قال: خل أو دغ رأسه والحائط. فصار المفعول الأول عوضاً من اللفظ بالفعل. فإن لم تكرر، وقلت: نفسك، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: احفظ نفسك. أي أن هذه الأسماء إذا كثررت ازداد إظهار الفعل قبحاً، لأن أحد الاسمين صار كالعوض من

[1] ظاهرة التعويض في العربية، د. عبد الفتاح الحوز.

[2] الكتاب : 290/1، 292، 348.

الفعل فلم يجمع بينهما، وإذا أفردت جاز ظهور الفعل^[1]. وعدّ المبرّد من ذلك قولك: عليك زيداً، والمعنى: خذ زيداً، غير أن اسم الفعل صار عوضاً من الفعل، فلا يجتمعان^[2].

ومما ورد من ذلك التعويض بـ(ما) التوكيد عن (كان) مع (أن) المصدرية، في قول العرب: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبْتُ معه، وقول عباس بن مرداس:

أبا خُرَاشَةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تاكلهُم الضُّبُعُ
وعده تعويضاً لازماً لتلا يجتمع العوضُ والمعوض منه؛ لأنه أراد: لأن كنت ذا نفر، فحذف اللام، فبقي: (أن كنت) ثم حذف (كان) وجاء بالمنفصل خلفاً عن المتصل، وبـ(ما) قبله عوضاً من (كان). وقال سيبويه: ولزمت كراهية أن يُخففوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل^[3]. ومن ذلك التعويض بـ(ما) الزائدة بين (إن) الشرطية و(لا) النافية عوضاً من (كان) واسمها وخبرها، تقول: إفعلُ هذا إمّا لا، فكانك قلت: إفعلُ هذا إن كنت لا تفعلُ غيره. فقد حذفوا وعوضوا لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عن الفعل بالعوض، للاستخفاف، وكذا الحال في (أمّا)^[4].

وجعل سيبويه من ذلك قولك لرجلٍ قاصدٍ: مرحباً وأهلاً، أي: أدركت ذلك وأصببت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار عوضاً من: رَحِبْتُ بلادك

[1] الكتاب: 273/1، 277، 296-297، وانظر: الأمالي الشجرية: 250/1-251، شرح المفصل: 26/2-27، 29، الأشباه والنظائر: 312/1-313، شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلمية: 117/2.

[2] الكتاب: 302/2، المقتضب: 320/2-321، الأمالي الشجرية: 250/1-251.

[3] الكتاب: 293/1-294، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي: 58/1، الخصائص: 381/2، الأمالي الشجرية: 49/1، 114/2-115، شرح المفصل: 98/2-99، 132/8-133، المعزب: 258/1-259، شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلمية: 211/1-231، 344، 347، الرضي على الكافية: 148/2-150، 37/4، البسيط: 1094/2-1095، الجامع لابن هشام: 55، 219، الأشباه والنظائر: 314/1-315.

[4] الكتاب: 294/1-295، الأمالي الشجرية: 571/2، شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلمية: 347/1-348.

وأُجِلَّتْ، كما كان (الحذَر) عِوضاً من (احذِر). ووقف ابن عصفور وقوفاً مطوّلاً عند ما التزمت فيه العرب الإضمار؛ وهو كلُّ فعلٍ حُذِفَ وَعُوضَ منه شيءٌ، ويُنَّ أنه محصور، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه؛ كالمنادى المنصوب بإضمار (أنادي) إلا أنه لا يجوز إظهاره، لأن حرف النداء صار عوضاً منه، والمنصوب على الاختصاص، وما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح والشتم والترحم، والاسم المُشْتَغَلُ عنه الفعل، وفي التحذير، والدعاء له أو عليه، وفي غير الدعاء، وما جاء من المصادر توكيداً، ومثلي، ومما أجري من الجامدة مجرى المصادر، ومما أجري من الأحوال مجرى ما أخذ منه. فكلُّ ذلك لا يظهر الفعل الناصب لها، لأنها صارت عوضاً منه^[1].

أوضح ابن يعيش أن حروف المعاني جيء بها عوضاً عن الأفعال، ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضاً عن (أعطف) والاستفهام عوضاً عن (أستفهم) ...، وكذا سائر الحروف. ويُنَّ ابن مالك أن الجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه^[2].

التعويض في النداء

يُنَّ سيبويه أن النداء كلُّه مما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره؛ نحو: يا عبدَ الله، فقد حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) عوضاً من اللفظ بالفعل، كأنك قلت: يا، أريد عبدَ الله، فحذفت (أريد) وصارت (يا) عوضاً منها. وأوضح ابن مالك أنه لا يُجمع بين العوض والمعوض منه، وذهب إلى أن من زعم أن حرف النداء عوضٌ محضٌ، زُدَّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف حرف العوض المحض والمعوض منه^[3].

[1] الكتاب: 297-295/1، المقرَّب: 258-252/1، شرح التمهيد، طبعة دار الكتب العلمية: 68/2-69.

107، 293، الجامع لابن هشام: 107-108، الأشباه والنظائر: 318-319/1.

[2] شرح المفصل: 7/8، 121، شرح التمهيد، طبعة دار الكتب العلمية: 225/1.

[3] الكتاب: 182/1، 291، 228-182/2، شرح المفصل: 127/1، 120/8-121، المقرَّب: 252/1.

التمهيد: 179، شرحه: 386-385/3، 388، الرضي على الكافية: 346/1، الأشباه والنظائر: 311/1.

وأوضح سيبويه أن قولهم: "اللَّهُمَّ حذفوا منه (يا) وألحقوا الميم المشددة عوضاً منها، ونقل عن الخليل أن الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها. وأجمع النحويون على أنه لا يجمع بينهما إلا في الضرورة^[1].

ذهب سيبويه إلى أن الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام، لأنه إذا نُودي فقد صار معرفةً بالإشارة بمنزلة (هذا) ولا يدخل تعريف على تعريف؛ فلا نقول: يا الباحث، اذهب. وذلك أنه نقل عن الخليل أن الألف واللام لا يدخلان في النداء، لأن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، فإذا قلنا: يا رجل، فهو بمنزلة: يا أيها الرجل، وصار معرفةً، لأننا أشرنا إليه وقصدنا قصده، واكتفينا بـ(يا) عن الألف واللام، وصار النداء كأسماء الإشارة؛ نحو: هذا وأخوته، و (يا) عوض في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما. ويبيّن سيبويه أننا - في الألف والهاء اللتين لحقنا (أي) تأكيداً - كأننا كررنا (يا) مرتين، إذا قلنا: يا أيها. وذهب سيبويه في قول الشاعر:

مِنَ اجْلِبِكِ يَا الَّتِي تَبِمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِي
إلى أنه شبهه بـ(يا الله). ومن المعروف أن (ال) في (التي) زائدة لازمة، ووجه الشبه بـ(يا الله) أن لفظ الجلالة تلزمه (ال) ولا تفارقه، ونزلت منه بمنزلة حرف من نفس الاسم، فصارت كحرف من حروفه، لأنها عوض من همزة (إله). وذكر ابن يعيش أن هاء التنبيه في: يا أيها الرجل، زيدت لازمةً عوضاً مما يُحذف منها، والذي حُذف منها الإضافة في قولنا: أي الرجلين^[2].

بيّن سيبويه نقلاً عن الخليل أن التاء والهاء في قولنا: يا أبت، ويا أمت، ويا أبة، ويا أمة، ويا أبتاه، ويا أمّاه، أتتاهما للتأنيث، ودخلت التاء كالعوض من ياء

[1] الكتاب: 25/1، 196/2، المقضب: 239/4، 242، التّصيرة للصّيمري: 346/1، 356، الأحاجي النحوية: 46، الأمالي الشجرية: 132/2-133، 340-341، شرح المفصل: 16/2-17، التّسهيل: 181، شرحه: 401/3، الرضي على الكافية: 383/1-384، 427، البسيط: 934/2، الأشباه والنظائر: 307/1.
[2] الكتاب: 195/2-197، المقضب: 239/4-243، الموجز لابن السراج: 79، التّصيرة للصّيمري: 343/1، 344، الأمالي الشجرية: 364/2-365، شرح المفصل: 7/2-9، المقرب: 176/1، التّسهيل: 181، شرحه: 398/3-401، الرضي على الكافية: 373/1-382، 427، الجامع لابن هشام: 98، الأشباه والنظائر: 312/1.

الإضافة في: يا أبي، ويا أمي، فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضاً منها، واختص النداء بذلك لكثرة في كلامهم. وأوضح الرضي أن قولنا: يا أبناً، ويا أمناً، يجوز، لأنه جمع بين عَوْضَيْنِ، أما قولنا: يا أبتي، ويا أمتي، فلا يجوز، لأنه جمع بين العوض والمُعَوِّضِ منه. وذكر الرضي أن ذلك لم يُسمع. وعن أبي حيّان أن التعويض قد يكون مكان المعوّض منه، نحو يا أبت، فالتاء عوض من ياء المتكلم^[1].

وأوضح سيبويه نقلاً عن الخليل أن اللام في المستغاث به، والمتعجب منه؛ نحو: يا لزيد، عوض من الزيادة اللاحقة في الندبة إذا أضفت، نحو: يا عجباً، ويا زيداً، إذا استغثت أو تعجبت، ولذلك تتعاقبان، فلا تدخل اللام مع ألف الندبة، كما عاقبت الألف في (يمان) الياء في (يماني) وذلك كثير في كلامهم. وذكر ابن مالك أنه قد يُستغنى عنهما في التعجب^[2].

التعويض في الشرط:

وسّع العرب في أثناء استعمالهم أسلوب الشرط في لغتهم وسّعوا في الكلام على صورته العديدة؛ وذلك طلباً للتخفيف، وقصداً إلى الإيجاز، وتوخياً للاختصار. ثم جاء علماء العربية ليدركوا بحسبهم اللغوي ذلك الطيف المعنوي الغني عند تناولهم هذه الأسلوب، من جزاء النظر إلى ما وراء الحروف والكلمات. وقد أشار أحد الباحثين إلى ذلك بقوله: "والمتماملُ صنع العرب في باب الشرط يراهم قد توسّعوا فيه بالزيادة، والاستغناء، والنيابة، والتعويض، والتقديم، والتضمين، والتقدير، شأنه في ذلك شأن غيره من الأبواب العربية التي كثر استعمالها"^[3].

[1] الكتاب: 210/2-211، التبصرة للصنبري: 353/1، الأمالي الشجرية: 341/2-343، شرح المفصل:

10/2-12، المقرّب: 72/2، التسهيل: 182، شرحه: 405/3-406-407، الرضي على الكافية:

391/1-392، 329/3، الجامع لابن هشام: 95، الارتشاف: 295/1، الأشباه والنظائر: 298/1، 307.

[2] الكتاب: 217/2-218، شرح المفصل: 131/1، المقرّب: 184/1، التسهيل: 184، شرحه: 412/3-

427، 429، الرضي على الكافية: 354/1، الجامع لابن هشام: 99، الأشباه والنظائر: 311/1.

[3] بلاغة حذف الجزاء في أسلوب الشرط، د. عبد الله العبادي، مجلة علوم اللغة، مج 3، ع 1، 2000، مكتبة

كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.

ذهب ابن جنّي في كتابه "التعاقب" إلى أن حقيقة قولهم: ززني أزرّك، هي: ززني فإنك إن تززني أزرّك، فقد حذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضاً منها. وعَدَّ من ذلك الفعل المجزوم في جواب النهي، والاستفهام، والتمني، والدعاء، والعرض، لأن جميع الجمل الظاهرة فيه أعواض من الجمل المحذوفة المقدّرة، فتقدير الشرط في نحو: أين بيتك أزرّه، هو: إن أعرّفه أزرّه، فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضاً منها الجمل المذكورة. ونقول: أنت ظالم إن فعلت؛ أي: إن فعلت ظلمت، فقد حذف جواب الشرط، وجعلت الجملة المتقدمة فيه عوضاً من المحذوف^[1]. وذكر الرضي أن تقديم معمول الشرط على أداته أجازته الكماني دون الفراء، وعن البصريين أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس بجواب له لفظاً، لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دالٌّ عليه وكالعوض منه. ونقل عن الكوفيين أنه جواب في اللفظ أيضاً، لم يُجزم، ولم يُصدّر بالفاء لتقدّمه^[2].

نقل عن الكوفيين أن الأصل في (لولا) من قولك: لولا زيد لأكرمك، هو: (لو) و(الفعل) والتقدير: لو لم يمنعي زيداً من إكرامك لأكرمك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) عوضاً منه، فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ. ودلّلوا على أن (لا) عوض من الفعل أنهم لا يجمعون بينها وبينه، لئلا يُجمع بين العوض والمعوّض منه. وذهب ابن جنّي في هذا التركيب إلى أن جواب (لولا) جعل عوضاً من خبر المبتدأ بعد (لولا) أو معاقباً له، فوجب حذفه^[3].

ذهب ابن عصفور والآمدني إلى أنه لا يجوز حذف فعل الشرط، أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض (لا) من المحذوف؛ نحو: اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا. وردّ أبو حيّان قول شيخه بأنّ (لا) نائبة وليست عوضاً من الفعل، لجواز الجمع بينهما، تقول: اضرب زيداً إن أساء وإن لا يُسبى فلا تُضربه^[4]. ونقل السيوطي

[1] الأشباه والنظائر: 315/1-316.

[2] الرضي على الكافية: 98/4.

[3] الأشباه والنظائر: 308/1-309، 315-316، وينظر: شرح المفصل: 38/2.

[4] الأشباه والنظائر: 306/1.

عن السخاوي أن (ما) في قولهم: إفعل هذا إما لا، عوضاً من جملة، إذ الأصل: إن كنت لا تفعل غيرَه، فقد حذفت الجملة، وصارت (ما) عوضاً منها، فلا يُجمع بينهما^[1].

ذكر الزمخشري أن (أما) فيها معنى التفصيل والشرط، وعن سيبويه أنك تقول: أما زيدٌ فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلق. وبين ابن يعيش أن الأصل في هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، وكذا هي في الجزاء، تقول: إن تُحصن إليّ فإله يُجازيك، وإنما أُخرت إلى الخبر مع (أما) لضرب من إصلاح اللفظ، فلما حذفت فعل الشرط وأداته، وتضمنت (أما) معناهما كرهوا أن يلينها الجزاء من غير واسطةٍ بينهما، فقدموا أحد جزأي الجواب، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط. وذهب ابن الحاجب إلى أنه التزم حذف فعل (أما) وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقاً؛ نحو: أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق. وإليه ذهب السخاوي^[2].

نقل عن الزمخشري أن الخبر بعد (لو أن) ملتزمٌ مجبئٌ فعلاً، ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل المُقدر بين (لو) و(أن) وأنه منع صحة قولنا: لو أن زيدا حاضرٌ لأكرمته. وبين ابن مالك أن ما منعه شائعٌ في كلام العرب؛ كقوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾^[3] وقول الراجز:

لو أن حياً مدركُ النجاح أدركهُ مُلاعبُ الزمّاح
ونقل الرضي عن السيرافي أننا لا نحتاج إلى تقدير الفعل بعد (لو) لكون (أن) نائبةً عنه، إذ إن خبر (أن) فعلٌ ينوبُ لفظه عن الفعل بعد (لو) فإذا قلت: لو أن زيدا جاعني، فكأنك قلت: لو جاعني زيدٌ. وأوضح أن (أن) إذا وقعت بعد (لو) المحذوف شرطها إن كان مُشتقاً وجب أن يكون فعلاً، لأن الفعل المُقدر لا يبدل له من مفسر، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر، وإن لم يكن مُشتقاً جاز عدم ذلك للتعذر.

[1] السابق: 315/1.

[2] شرح المفصل: 11/9، الرضي على الكافية: 466/4، 476-477، الأشباه والنظائر: 315/1.

[3] لقمان: 27.

وذكر الرضي أن جماعة منهم ابن مالك لا تسترط مجيء الفعل في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وإن كان مشتقاً أيضاً^[1].

نقل السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل أنه لا يجوز أن يجمع بين (إذا) الفجائية والفاء الرابطة للجواب؛ نحو: إن تقم فإذا زيد قائم، لأنها عوض منها فلا يجتمعان^[2].

التعويض في القسم:

دخل التعويض في باب القسم، فعوضت العرب من حرف القسم، ومن القسم، ومن جواب القسم.

أما التعويض من حرف القسم فقد جاء في ثلاثة أشياء؛ الأول: (ها) التثنية، إذ أوضح سيبويه أن قولهم: إي ها الله ذا، لا يكون في المقسم به هنا إلا الجر، لأن (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو، وقد حذفت تخفيفاً على اللسان. والدليل أنهما لا يجتمعان. وعن الخليل أن (ذا) هو المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، ثم حذفت الأمر لكثرة استعمالهم ذلك، وقدم (ها) قال زهير:

تَعَلَّمَنَ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا . فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أَيَّنَ تَمَسَّكَ

الثاني: همزة الاستفهام؛ ومثّل له سيبويه بقولهم: الله لأفعلن، فقد صارت همزة الاستفهام عوضاً من الواو، بمنزلة (ها) لأننا نقول: أو الله، كما لا نقول: ها والله، إذ صارت الهمزة و(ها) يعاقبان الواو، فلا يجتمعان. والثالث: قطع ألف الوصل، في اسم الله تعالى؛ نحو: أفأله لتفعلن، وهذا القطع عوض من الواو. ولا يجوز: أفوالله لتفعلن، ولا تقطع الهمزة، لأن هذا للمعاقبة والتعويض، وقد سقطت الواو هنا للعوض، ولا تسقط في غير ذلك لعوض^[3].

[1] شرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك: 99/4، الرضي على الكافية: 452/4-454. وينظر: الكتاب:

113/3، شرح المفصل: 10/9-11، شرح التسهيل، طبعة العلمية: 42/2، لسان العرب: 732/11، وغل.

[2] الأشباه والنظائر: 309/1.

[3] الكتاب: 160/2-161، 354، 499/3-500، المعترض: 320/2-323، التعليق للفارسي: 6/4، ميز

الصناعة: 133/1، التنبه: 446/1-447، المخصص: 113/4-114، الأمالي الشجرية: 132/2-

133، شرح المفصل: 128/4، 125/8، 91/9-106، المقرئ: 193/1-194، التسهيل: 150-151، =

وأما التعويض من القسم فقد ذكر ابن أبي الربيع أنه قد جاء منه لفظان؛ الأول: جَيْر، إذ قالوا: جَيْرٌ لَأَفْعَلَنْ. وبين عدم جواز إظهار القسم بعده، لأن العرب جعلته عوضاً من القسم. والثاني: عَوْضٌ، وهو ظرفٌ، لأنه من أسماء الدهر، وقد قالوا: عَوْضٌ لَأَفْعَلَنْ، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن: (عَوْضٌ) إذا صح أنه من الظروف، فهو ظرفٌ قد صار عوضاً من القسم، فلا يُستعمل معه؛ فلا تقول: عَوْضٌ والله لَأَفْعَلَنْ، ويكون في هذا بمنزلة (جَيْر)^[1].

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (الواو) المتكررة بعد واو القسم من مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾^[2] هي (واو العطف). ورأى نحويون أنها واو القسم، لأن كونها للعطف يقتضي لزوم العطف على عاملين. ونُقِلَ عن الزمخشري أنها عوضٌ عن حرف القسم وفعله معاً. وذلك أنها لكثرة ما استعملت في القسم لم يُستعمل الفعل معها، ولما لم تُجامع الفعل أصبحت كأنها عوضٌ من الفعل أيضاً كما أنها عوضٌ من الحرف. فقوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ﴾ كأنه معطوف على عامل واحد هو (الواو)^[3]. وعن الأندلسي في شرح المفصل أن واو القسم عوضٌ من الفعل بخلاف الباء، فإنها ليست عوضاً منه؛ تقول: أقسمتُ بالله، فيجوز، وأما قولك: أقسمتُ والله، فلا يجوز^[4].

وأما التعويض من جواب القسم، أو به، فقد ذكر الرضي أن جواب القسم يُحذف إذا توسط القسم الكلام، نحو: زيدٌ والله قاتمٌ، أو تقدمة ما يدلُّ عليه؛ نحو: قام زيدٌ والله. فهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى جواب

= شرحه: 200-195/3، والطبعة العلمية: 238/1، 247، الرضي على الكافية: 383/1، 302/4-304،

البيوط: 934-933/2، الجامع لابن هشام: 139-140، الأشباه والنظائر: 317/1، 319.

[1] البيوط: 933/2، 937، 944، 946-947، وانظر: المخصص: 116/13/4، الرضي على الكافية: 317/4.

[2] الليل: 1-3.

[3] الكتاب: 501/3، الرضي على الكافية: 306/4-307.

[4] الأشباه والنظائر: 317/1-318.

القسم، وهو كالعوض منه^[1]. ويُقَلَّ عن ابن جني أن جملة جواب القسم في قولنا: لَعَمْرُكَ لأفعلن، جُعِلت عوضاً من خبر المبتدأ، فوجب حذفه، ولم يجر ذكره^[2].

التعويض في الإضافة:

أوضح ابن يعيش أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر، ويُنَّ أن الخفض بالمضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو (اللام) أو (من) وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه، وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ، وليس بمنزلة في العمل^[3]. وذكر ابن جني أن (ما) في (حيثما) و(إنما) جيء بها عوضاً من إضافتها إلى الجملة^[4]. ودلَّ ابن مالك على أن أندر من إضافة (حيث) إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدره، دلَّ عليه بقول الشاعر:

إِذَا زَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ
أي: إذا زيدة نفحت من حيث ما هبت له أتاه بريأها خليل. فحذف (هبت) للعلم به، وجعل (ما) عوضاً^[5].

بيَّن ابن جني أن من وجوه التتوين تتوين العوض، وهو أن يلحق عوضاً من الإضافة، نحو: حينئذ، ويومئذ، قال الشاعر:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ غَمِرُوا بعاقبةٍ وأنت إذ صحيح
فقد حذف المضاف إليه بعد (إذ) وعوض منه التتوين، لأن الأصل أن تُضاف (إذ) إلى جملة لتوضحها، وتزيل إبهامها. فإذا حذفت الجملة المضافة إليها (إذ) لدلالة الجملة أو الجمل المتقدمة عليها جيء بالتتوين بعد (إذ) عوضاً من المحذوف. وجعل ابن يعيش من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا

[1] الرضي على الكافية: 316/4.

[2] الأشباه والنظائر: 316/1.

[3] شرح المفصل: 117/2-118، 26/3، الأشباه والنظائر: 313/1.

[4] الأشباه والنظائر: 316/1.

[5] شرح التسهيل، طبعة العلمية: 160/2.

وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿١١﴾ فالتتوين في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ عوض من إعادة الجمل المتقدمة عليها بأسرها؛ أي: يوم إذ تزلزلت، وإذ أخرجت، وإذ قال^[2].

اختلّف في تتوين: كل، وبعض؛ من مثل: مررت بكل قائماً. فقد ذهب جماعة من النحويين إلى أنه عوض من المضاف إليه المحذوف، فإذا قلت مررت بكل؛ أي: بكلهم، لأنه لا يدخله تتوين التمكين، لوجوب نيّة الإضافة، كما لا يدخله الألف واللام. وذهب آخرون إلى أنه ليس بعوض، وإنما هو التتوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة^[3]. ونظير ذلك التتوين في: (لات أوان) في قول أبي زيد الطائي: **طَلَبُوا صُنْحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ جَيْنَ بَقَاءٍ** إذ ذهب جماعة إلى أن التتوين عوض من مضاف إليه محذوف. لأنك تقول: جئتُك أوان قام زيد. وذهب آخرون إلى أنه تتوين التمكين^[4].

ذكر الزمخشري وابن يعيش أن (أي) لوجوب الإضافة معه عوضوا منه توسط (ها) التثنية بينه وبين صفته في النداء، لما جاؤوا به وصلته إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ نحو: يا أيها الرجل؛ أي: أي الرجلين. ف(ها) التثنية مقحمة زائدة، غير أنها لازمة بين (أي) وصفته، فهي عوض من لفظ الإضافة، ولزوم الصفة عوض من معناها^[5]. وذهب ابن يعيش إلى أن قولهم: رأيت القوم أجمعين، على تقدير: جميعهم؛

[1] الزلزلة: 4-1

[2] مير الصناعة: 511-503/2، شرح المفصل: 30-29/3، 31-29/9، المقرّب: 215-214/1، التسهيل: 92، 158، 217، وشرحه: 247/3، 252-250، وطبعة العلمية: 19-18/1، 136-135/2، 160، الرضي على الكافية: 45/1، 48، 116، 179-178/3، الجامع لابن هشام: 145، الارتشاف: 311/1، الأشباه والنظائر: 296/1.

[3] شرح المفصل: 131/2، 30/3، 31-29/9، المقرّب: 215-214/1، شرح التسهيل، طبعة العلمية: 204/1، الرضي على الكافية: 179-167/3، الارتشاف: 312-311/1، الأشباه والنظائر: 297/1.

[4] مير الصناعة: 511-509/2، شرح المفصل: 33-32/9، الارتشاف: 312/1.

[5] شرح المفصل: 7/2، 132-131، الأشباه والنظائر: 312، 296/1.

فحذفوا المضاف إليه، وعوّضوا منه الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك يُراد بها المضاف والمضاف إليه^[1].

ذهب سيبويه وآخرون فيما إذا عطف على مضاف مضاف ثانٍ إلى مضاف إليه من مثل قول الأعشى:

إِلَّا عَلَالَةً أَوْ بُدَا هَاةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُرْزَاةِ

ذهبوا إلى أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر، والثاني مضاف إلى ضميره؛ أي: إِلَّا عَلَالَةً قَارِحٍ أَوْ بُدَاهَتِهِ، ثم حذف الضمير، وجعل المضاف الثاني بين الأول والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف. ومنع المبرّد التعويض هنا، وبناء المضاف، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني^[2].

التعويض في نطاق الحروف المشبهة بالفعل:

أوضح سيبويه أن (أن) لا يجوز فيه التخفيف إذا دخل على الفعل، إلا أن تأتي بعوضٍ من نونه الثانية ومن ضمير الشأن، وإلا فذلك ضعيف. ويكون العوض ب: قد، والسين، وحروف النفي، وسوف، ونحو ذلك مما يلحق الأفعال؛ قال تعالى: ﴿وَتَعْلَمَ أَن قَدْ صدَقْتَنَا﴾^[3]، و﴿عَلِمَ أَن سَبَّوْنُ﴾^[4]، و﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ﴾^[5]، و نحو قولك: علمت أن سوف تخرج، لأن هذه أعواض مما حذفوا من (أله). وبين أنه مع التخفيف لا يحتاج إلى عوضٍ إذا كان في سياق الدعاء؛ نحو: أما أن جزاك الله خيراً، وكذا الحال إذا كان خبره جملةً اسمية. وحينما جيء بالفعل بعد (أن) جيء بشيء كان سيمتتع أن يكون بعده لو ثقّلته، فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده متقللاً، فجعلوا هذه الحروف عوضاً. وذكر ابن يعيش أن هناك من

[1] شرح المفصل: 46-45/3، الأشباه والنظائر: 313/1.

[2] الكتاب: 180-179/1، الخصائص: 408-407/2، بئر الصناعات: 298-297/1، شرح المفصل:

22-21/3، المقرّب: 180/1، الرضوي على الكافية: 387-385/1، 259-258/2، 168-167/3،

الجامع لابن هشام: 146.

[3] المائدة: 113.

[4] المزمل: 20.

[5] المائدة: 71.

يجعل هذه الأسماء عوضاً من اسم (أن) وهناك من يجعلها عوضاً من توهينه بالحذف، وإيلائه ما لم يكن يليه من الأفعال قبل، قال أبو صخر الهذلي:

فَتَعْلَمِي أَنْ قَدْ كَلَّفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتَ عَنْ عِلْمِ

نقل الرضي أن المبرد حكى عن البغاددة جواز أن يكون مخففاً من غير

عوض؛ نحو: علمت أن تخرج، بالرفع، بلا عوض، وعدة الرضي من الشاذ^[1].

نقل السيوطي عن ابن جنبي أن جملة: هل قام زيد؟ من قولنا: ليت شعري

هل قام زيد؟ جملة منصوبة المحل بـ(شعري) وهو مصدر فعل متعدي. وقد نابت عن

خير (ليت) فصارت عوضاً منه، فلا يظهر^[2].

وفي نطاق الممنوع من الصرف:

ذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة إلى أن كل اسم منقوص غير منصرف

من مثل (جوار) يعد التنوين فيه في حالتَي الرفع والجر عوضاً من الياء. أما عند

المبرد وآخرين فالتنوين عوض من حركة الياء. وأوضح العكبري عند قوله تعالى:

﴿لَمْ يَنْ جَهَنَّمَ مَهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ﴾^[3] أن في تنوين (عواش) ثلاثة أوجه؛

الأول: أنه تنوين الصرف؛ والثاني: أنه عوض من الياء المحذوفة؛ والثالث: أنه

عوض من حركة الياء المستحقة.

بين الرضي أن (جوار) بالتنوين أخف منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في

غير المنصرف، بقدر ما يمكن، تتبهاً بذلك على ثقله المعنوي، وكل غير منصرف

منقوص حكمه حكم (جوار). وقال ابن هشام: تحذف ياؤه تخفيفاً، وينون تعويضاً إلا

في النصب.

[1] الكتاب: 169-167/3، المقضب: 32-30/2، 10-5/3، ميز الصناعة: 682/2، التبعيرة للصنوبري:

464-461/1، الأحاجي اللغوية: 82-80، شرح المفصل: 21/3، 77-71/8، التسهيل: 66-65،

وشرحه لابن مالك، طبعة العلمية: 423/1، وشرحه ليدر الدين ابن مالك: 10-9/4، الرضي على الكافية:

36-32/4، 368، الجامع لابن هشام: 64، الأشباه والنظائر: 315/1.

[2] الأشباه والنظائر: 317/1.

[3] الأعراف: 41.

ذكر ابن الحاجب أنّ جميع باب الممنوع من الصرف ينجز بالكسرة إذا
باشرتة اللام أو أضيف. وأجاز الرضي أن يُقال: لما عاقبت اللام والإضافة التتوين
صارتا كالعوض منه، فكأنه ثابت، فلم يُحذف الكسر. ونقل الرضي عن جماعة أن
التتوين في (عرفات) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾^[1] عوض من
منع الفتحة^[2].

وفي نطاق الأفعال الناقصة:

أوضح ابن يعيش أنّ (كان) الناقصة لا تستغني عن الخبر، لأنها لا تدلّ
على حدث، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث، ولهذا فإنّ الخبر يصير عوضاً
عن معنى الحدث فيها؛ فإذا قلنا: كان زيد قائماً، فهو بمنزلة قولنا: قام زيد، في إفادة
الحدث والزمن^[3].

وفي الأفعال الخمسة:

ذكروا أنّ النون في هذه الأفعال، نحو: تفعّلان، يفعّلان، تفعّلون، يفعّلون،
تفعّلين، قد جاءت عوضاً من الحركة^[4].

والتعويض في الأسماء الستة:

أوضح ابن يعيش أنّ الأسماء الستة إنّما أعربت بالحروف لأنها أسماء حذفت
لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض
من حذف لاماتها^[5].

[1] البقرة: 198.

[2] الكتاب: 310/3-311، الموجز لابن السراج: 112، ميز الصناعة: 511/2-513، التّبصرة للصنبري:
570/2-571، 719، التّبيان للعكبري: 568/1، شرح المفصل: 63/1-64، الرضي على الكافية:
48/1، 153-154، 180، وعلى الشافية: 58/1، 234، الجامع لابن هشام: 209، الارتشاف: 311/1،
الأشباه والنظائر: 308/1.

[3] شرح المفصل: 79/7، 115، 118، الأشباه والنظائر: 314/1.

[4] شرح المفصل: 30/3، الرضي على الكافية: 21/4، 484، 496.

[5] شرح المفصل: 51/1، الأشباه والنظائر: 311/1.

وفي أسماء الإشارة:

نقل السيوطي عن ابن أبي الربيع أن اللام تصحب اسم الإشارة، فيقال: ذلك، وهي عوض من حرف التنبيه، للدلالة على تحقيق المشار إليه، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما، فيقال: هذا ذلك، لئلا يجمع بين العوض والمُعوض منه، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض. وذهب جماعة إلى أن تشديد النون في (هذان) عوض من ألف (ذا) المحذوفة^[1].

وفي أسلوب العطف:

بين ابن يعيش أن العطف على الضمير المخفوض لا يجوز إلا بإعادة الخافض، فإذا قلنا: مررت بك وزيد، لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول: مررت بك وزيد، من قيل أن الضمير صار عوضاً من التنوين. والدليل على استوائهما قولهم: يا غلام، فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين^[2].

والتعويض في نطاق الإخبار بالموصولات:

نكر ابن يعيش أنه إذا قيل لك: أخبر عن زيد، من قولك: قام زيد، ب(الذي)، قلت: الذي قام زيد. فإن أخبرت عنه بالآلف واللام قلت: القائم زيد، فالآلف واللام قائم مقام (الذي) واسم الفاعل (قائم) عوض عن (قام)^[3].

وفي نطاق المضمرات:

أوضح ابن يعيش أن مضمرات المتكلم والمخاطب والغائب تختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الإعراب، فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور. وقد اختلفت صيغ المضمرات، ولم تختلف صيغ الأسماء، لأنه لما كانت الأسماء المضمرة واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة، وليس فيها إعراب يدل على المعاني المختلفة فيها جعلوا تغير صيغها عوضاً من الإعراب إذ كانت مبنية^[4].

[1] الأشباه والنظائر: 295/1، 309.

[2] شرح المفصل: 77/3.

[3] السابق: 156/3.

[4] السابق: 85/3-86.

التعويض في نطاق اللغات:

نقل أبو حيان عن ثعلب أن التشديد في (أب) عوض من الواو المحذوفة^[1].
وعن ابن خالويه أن من العرب مَنْ إذا حذف عَوْض، نحو: تشديد الميم في (القم) في بعض اللغات عوضاً من لامه المحذوفة، لأن أصله: قَمَي، أو: قَمَو؛ وأنشد الأصمعي:

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَزَجَتْ مِنْ قَمِي

وكذا تشديد (أب) و(أخ) عوضاً من لاميهما. وعن ابن الكلبي في الجمهرة أن بعض العرب يقولون: أَّخ، وأخَّة. ونقل ابن مالك عن الأزهري أن تشديد (خاء) أَّخ، و(باء) أَّب، لغة، وكذا تشديد نون (هَنْ) قال سحيم:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيِّنُ لَيْلَةً وَهَلِّي جَاذِبِينَ لِهَزْمَتِي هُنْدِ

وكذا تشديد ميم (نم) عوضاً من لامه المحذوفة؛ قال:

وَالنَّمُ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالجَنُولِ^[2]

بين ابن يعيش أن (تا) و(تي) و(ته) لا مانع من تثنيتهما، فإذا قلت: تان، جاز أن يكون على لغة من يقول: تا، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغة من يقول (تي) فحذف الياء، وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية، ويجوز أن يكون على لغة من يقول (ته) فحذف الهاء، لأنها عوض من الياء في (تي) فأجراها مجرى الياء في الحذف، وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية^[3].

ذكر أبو حيان في باب الوقف أن كاف ضمير الخطاب في المؤنث تختص بلحاق سين عند بعض العرب؛ نحو: أَكْرَمْتُكِ، وهي لغة بكر بن وائل، فإذا وصلوا

[1] الارتشاف: 417/1.

[2] الخصائص: 211/3، شرح المفصل: 33/10، شرح التسهيل طبعة العلمية: 48/1، اللسان: طسم، 363/12، فوه، 526/13، هنا، 367/15، الأشباه والنظائر: 294-295.

[3] شرح المفصل: 132/3-133.

حذفوا السين، وتُسمى الكسكسة، ويلحاق شين عند بعضهم، وهي لغة أسد وتميم، وتُسمى الكشكشة، فإذا وصلوا حذفوا، وذلك عوض من الهاء، فلا يجتمعان^[1].

التعويض ومفهوم المعاقبة:

ظاهرة التعويض في النحو العربي من ظواهر عديدة تقوم على المعاقبة أو التعاقب، من مثل: الإنابة، والاستغناء، والحذف، والتعويض، والإبدال، وكثير من المصطلحات المترادفة في درس اللغوس. ولهذا فقد ذكر الحريري وابن هشام أن الباء والهمزة لكونهما متعاقبتين، لم يجز قولنا: أقمْتُ بزيد، فالجمع بينهما ممتنع كما لا يُجمع بين حرفي الاستفهام^[2]. وذكر ابن الشجري أن ممّا حذفوا نونه، وعوضوا منها في موضعها ألفاً، قولهم: جَرَنْفَش، وشَرَنْبَث؛ قالوا فيهما: جُرَافِش، وشُرَابِث. وحذفوا النون من قولهم: شَبْدَاة، وعوضوا منها الهمزة، فقالوا: شَبْدَاة، وحذفوا النون من: (فَنَفَخَر) وعوضوا منها ألفاً في غير موضعها، فقالوا: فَنَفَخَرِي^[3]. فقد تعاورت الألف والنون على الكلمة الواحدة، وتعاقبت فيهما. ويجنحون إلى التعويض أحياناً بفعل الصناعة أو الفلسفة النحوية، أو المنطق الكلامي الرياضي. ومن ذلك امتناع دخول الجر في الفعل، لأنّ الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم، فيستحيل الجمع بينهما^[4].

الجمع بين العوض والمُعوض منه:

أجمع النحويون على امتناعه، فإن ورد شيء على النذرة من قبيل ذلك فهو ضرورة لا يلتفت إليها، أو أن تكون الكلمة التي وقع فيها الجمع بين العوض والمُعوض منه مجهودة منقوصة. وساقوا من ذلك قول الفرزدق:

هُمَا نَفْتَا فِي فِي مِّنْ فَمَوِيهِمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِيِ أَشَدُّ رَجَامِ

فقد جمع بين الميم والواو، والميم عوض من الواو. ومنه قوله:

[1] الارتشاف: 406/1، الأشباه والنظائر: 307/1-308.

[2] درة الغواص: 16، المغني: 108/1، الأشباه والنظائر: 317/1.

[3] الأمالي الشجرية: 167/2، شرح المفصل: 155/9.

[4] الأشباه والنظائر: 319/1.

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أُمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
فقد جمع بين (يا) والميم المشددة، والميم عوض من (يا) النداء، فلا يُجمع بينهما. وما
جاء على الجمع بين العوض والمُعوض منه قد نجدُه في غير هذين البيتين، ولكنه
قليلٌ نادرٌ محكومٌ بضرورة. ولهذا أجمع النحويون على أن الجمع بينهما ممتنع^[1].

يجوز الجمع بين عوضين:

أوضحوا أنك تقول: يا أبتا، ويا أمتا، فيجوز، لأنه جمع بين عوضين، فقد
عوضوا من ياء الإضافة تاءً في نحو: يا أبتى، ويا أمتى، من: يا أبى، ويا أمتى، ثم
عوضوا من ياء الإضافة ألفاً، فقالوا: يا أبا، ويا أماً، من: يا أبى، ويا أمتى، فلها
عوضان: التاء والألف، ثم جمعا بينهما، فقالوا: يا أبتا، ويا أمتا، ولم يعدوا ذلك جمعاً
بين العوض والمُعوض منه، لأنه جمع بين العوضين. وعن ابن النحاس في التعليقة
أنه لا يُكره الجمع بين العوضين، كما يُكره الجمع بين العوض والمُعوض منه. وبين
الرضي أن هذا بخلاف قولنا: يا أبتى، ويا أمتى، فإنه لا يجوز، لأنه جمع بين
العوض والمُعوض منه. إضافة إلى أنه لم يُسمع. وأمّا (ابنم) فكأتم الهمزة مع الميم
عوضان من اللام، فإذا رددت اللام، نحو: بتو، حذفتهما^[2].

[1] يُنظر الكتاب: 302/2، النوادر لأبي زيد: 458، المقضب: 320/2، 239/4-242، الموجز لابن السراج:
31، التعليقة لأبي علي: 129/4، وكتاب الشعر: 58/1، بر الصنعة: 133/1، 417-420، للشَّعبية
للمشغري: 346-344/1، 357-353، 446، 861/2، المخصن: 113/13/4، 139-145/5،
درة الغواص: 16، 69، الأمالي الشجرية: 340/2، شرح المفصل: 9-8/2، 11-10، 17-16، 141/5،
6/10، المقزب: 183-182/1، 252، 256، 105-104/2، التسهيل: 181، 266، 288، شرحه:
89/1، 225، 347، 385/3، 399-398، 401، 407-405، 412، وطبعة العلمية: 89/1، 255-
256، 68/2، الرضي على الكافية: 354/1، 382-381، 384-383، 391-392، 148-150،
327/3، 356، وعلى الشافية: 218/1، 288، 67/2، 252، البسيط: 1094/2، 1097، الجامع لابن
هشام: 98، الارتشاف: 295/1، 311، 406، الأشباه والنظائر: 217-216/1، 320-306، شرح شواهد
شرح الشافية: 115/4.

[2] الرضي على الكافية: 392/1، وعلى الشافية: 67/2، الأشباه والنظائر: 320/1.

العوض لا يُحذفُ:

بيّن النحويون أنّ ما كان عوضاً لا يُحذف، فلا تُحذفُ (ما) من قولنا: (أما أنت مُطلقاً انطلقت) ولا كلمة (لا) من قولهم: (افعل هذا إما لا) ولا (التاء) من عِدّة، وإقامة، واستقامة. وقد جاء حذف العوض في شاهدٍ واحدٍ لم يقف البحثُ على غيره؛ قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾^[1]. وقال السيوطي: هذا ممّا يجب الوقوف عنده. ورأى أنّ ابن مالك، من أجل ذلك، قال: إنّ العرب لم تُقدّر أحرف النداء عوضاً من: ادعو، وأنادي، لإجازتهم حذفها. ونرى أنّ أوراق البحث لا تسمح لنا بتناول ما قاله السيوطي، ولا ما نقله عن ابن مالك. ثمّ إنّ (إقام) الأصل فيها: (إقامة) والتاء عوضٌ من أحد ألفي (إقواماً) وقد حُذفت في قوله تعالى، وما حذفها هنا (إلا لغرضٍ فني، أو معنويّ بلاغيّ، أو أسلوبيّ جماليّ، وقد ابتعد النحويون في درسهم اللغويّ عن هذه القضايا، حينما أصبح النحو محكوماً بنظامٍ رياضيّ، مُبتعداً عن الاهتمام بالمعنى ضمن السياق اللغويّ. فمن يتلو الآية الكريمة يُدرك حُسن حذف العوض في (إقامة) في النصّ القرآني الكريم. والسيوطي يقول: هذا ممّا يجب الوقوف عنده، غير أنّه لم يقف. وهذا العوضُ المحذوف وقع في مصدر، وذلك يندرج تحت علم الصّرف، وقد قصصنا الاستشهاد به لعدم مجيء غيره^[2].

قد يأتي التعويضُ مكان المُعوض:

ويجيء ذلك على النذرة، أو على شاهدٍ يتيم، من نحو: يا أبت، فالتاء عوضٌ من ياء المتكلم في: يا أبي، وقد وقعت موقعها^[3].

الجمع بين البديل والعوض:

نقل السيوطي عن ابن جنّي في كتابه "التعاقب" أنّه لا يُجمع بين أن يُبدل من الحرف ويُعوض منه. وأنّ ذلك لم يأت في شيءٍ من كلام العرب^[4].

[1] الأنبياء: 73.

[2] شرح ابن عقيل: 449/2-450، الأشباه والنظائر: 322/1.

[3] الأشباه والنظائر: 298/1.

[4] المتلقي: 320/1.

إنكار التعويض:

ذهب بعض العلماء إلى أنه ينبغي أن يُنسب إلى العربِ المُعاوضةُ إذا كان للتعويضِ فائدةً، وأيُّ فائدةٍ في إسقاطِ حرفٍ وزيادةٍ آخر^[1]؟ ويرى البحثُ أنَّ الفائدةَ هي في الإيجازِ والاختصارِ المُوصلينِ إلى التَخفيفِ. ولا يُنكر أحدٌ أنَّ الجنوحَ إلى التَخفيفِ واقعٌ ملموسٌ في اللغة، وأنَّ الابتعادَ عن الجهدِ العضليِّ هدفٌ يسعى المُتكلِّمُ إليه، ويُلبَّجُ إلى التَخفيفِ في كثيرٍ من قضايا اللغة؛ في النحو، والصرف، وغيرهما. فهو مرغوبٌ فيه دون القصدِ إليه. ولا يخفى ما له من أهميةٍ في توضيحِ العديدِ من ظواهر اللغة عند درسيها.

النتائج والمناقشة والاستنتاجات:

- 1- يرى البحثُ أنَّ علماء العربية القدماء قد استعملوا العوضَ مرادفاً للبدل، والعكس، في الاصطلاح، استعمالاً كثيراً، خلافاً لما ذكره ابن جنِّي من أنَّ الخلطَ بين المُصطلحين قليلٌ وقوعه، إذ قال: "فإن قلت ذلك فما أقله! وهو تجوُّزٌ في العبارة".
- 2- تناول النحاة المتقدمون ظاهرة التعويضِ مُوزَّعةً على أبواب النحو، من غير أن يخصَّصوا باباً لها، باستثناء عقْدِ ابن جنِّي باباً في الخصائصِ وَقْفُهُ على التعويضِ في مسائلٍ صرفيةٍ، وما نقله السيوطيُّ في الأشباه والنظائر من آراء بعض المتقدمين في المُعاوضة، ولا سيما مواضعها.
- 3- إنَّ التعويضَ والإبدالَ حقلهُما واحدٌ؛ ألا وهو المعاقبة؛ أي: التداول والتبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحدٍ، لقرب الدلالة بينهما، فيحلُّ النائب محلَّ المَنوب عنه في وظيفته، أو معناه، أو لفظه؛ وذلك بغية الوصولِ إلى ما هو أخفُّ منه، إذ إنَّ الجنوحَ إلى التَخفيفِ مرغوبٌ فيه دون القصدِ إليه. فقولهم: أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفِرٍ، أخفُّ من قولنا: أتَفَخَّرُ يا أبا خُرَاشَةَ لأن كنتَ ذا نَفِرٍ، فحُذِفَ الفعل، وحدث في التركيب حذفٌ وتقديمٌ وتأخيرٌ، وقولهم: إفْعَلُ هذا إمَّا لا، أخفُّ من قولنا: إفْعَلُ هذا إن كنتَ لا تفْعَلُ غيره. ففيه من الخِفَّةِ، والإيجازِ، والاختصارِ ما لا يخفى.

[1] المنايق: 321/1.

ومنه ما ذكره سيبويه من أنهم حذفوا وعوضوا، لكثرة استعمالهم التركيب المَعْوَضَ فيه، حتى استغنوا بالعوض للاستخفاف؛ نحو: مرحباً وأهلاً، فكأنه صار عوضاً من: رحبت بلانك وأهلّت، كما كان الخذُرُ عوضاً من: إخذُر. وعن سيبويه أيضاً أن (ها) التثنية صار عوضاً من اللفظ ب(واو القسم) وقد حُذِفَتْ تخفيفاً على اللسان. وعن الرضي أن التثنية في الممنوع صرفه في باب (جوار) أخف منه بالياء، المَعْوَضُ منها بالتثنية، لأن الخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف، بقدر ما يمكن، تثبيهاً بذلك على ثقله المعنوي، وقيل: تُحذف ياءه تخفيفاً وينوّن تعويضاً.

4- ومتى يُذكر الاستخفاف تُذكر كثرة الاستعمال، والعكس صحيح، فقد ساق سيبويه عبارة (لكثرة استعمالهم إياه) في كتابه، عند أماكن المعاوضة مراتٍ ومراتٍ، وأشار - في أماكن كثيرة، وقد وردت في ثنايا البحث - إلى أن كُلَّ فعلٍ حُذِفَ وعوّض منه شيءٌ فقد التزمت العرب فيه الإضمار، وعلل ذلك بأنهم حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا التركيب أو ذلك، بعيداً عن ذكر الفعل، من نحو: (إياك) أي: إياك نح، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم (إياك) في الكلام، فصار عوضاً منه.

5- ويؤتى بالتعويض للإيجاز والاختصار؛ ذلك أن حروف المعاني جيء بها عوضاً من الأفعال، ومفيدةٌ معناها من إيجاز التركيب واختصار المفردات؛ فحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن (أستفهم) وحروف العطف عن (أعطف) وكذا الحال في الحروف التي تحمل معاني الأفعال. وينسحب ذلك على أسلوب الشرط، إذ وسّع العرب في أثناء استعمالهم الشرط وسّعوا في الكلام على صورته الكثيرة معتمدين على ظاهرة المعاوضة، وذلك طلباً للتخفيف، وقصداً إلى الإيجاز، وتوخياً للاختصار. ثم جاء علماء العربية ليدركوا بجسهم اللغوي هذا الطيف المعنوي الغني عند تناولهم أسلوب الشرط، من جزاء النظر إلى ما وراء الحروف والكلمات، بسبب ما وقع في هذا الأسلوب من صور المعاوضة، مستعينين بمفاهيم عديدة؛ من: تعويض، واستغناء، ونيابة، وتضمين، وتقدير، وتأخير، وزيادة، وتقدير، من أجل الحكم السليم على تركيب الشرط، كغيره من أبواب العربية التي كثر استعمالها.

- 6- وعليه فإن الغرض من التعويض ليس تكميل الكلمة إذا وقع فيها انتقاص، على مذهب بعضهم، وإنما الغرض من المعاوضة العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع. فقولنا: اللهم أخف من قولنا يا الله.
- 7- يأتي التعويض لضرب من إصلاح اللفظ؛ نحو: أمّا زيدٌ فمنطلق، إذ ليس من اللفظ الصالح قولنا: أمّا فزيدٌ منطلق، وإن كان أصله أو تقديره: مهما يكن من شيء أمّا فزيدٌ منطلق، أو يجب أن يكون التركيب هكذا، لأن الفاء لا تزداد في هذا الموضع. فقد أحرقت الفاء إلى الخبر مع (أمّا) لضرب من إصلاح اللفظ، وقدم أحد جزأي الجواب، وهو (زيد) وجعلوه كالعوض من فعل الشرط، لأن فعل الشرط وأداته حذفاً، وتضمنت (أمّا) معناهما.
- 8- لا يجزئ التعويض محلّ المعوّض منه، وقد حلّ في شاهدٍ يتيم، نحو: يا أبت، في: يا أبي، إذ التاء عوض من الياء.
- 9- الجمع بين العوض والمعوّض منه ممتنع، فإن ورد شيء على النكرة من قبيل ذلك فهو ضرورة لا يلتفت إليها، أو أن تكون الكلمة التي وقع فيها الجمع بينهما مجهودة منقوصة، واجتماعها في الحالتين قليل نادر.
- 10- قد يقع الجمع بين العوضين في الكلمة الواحدة، نحو: يا أبتا، فكل من (التاء) و(الألف) عوض من ياء المتكلم في: يا أبي، ولم يأت هذا في غيره. فلا يكره ذلك كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض منه.
- 11- قد يأتي عوضان من معوّضٍ منه واحد، نحو: ابنم، فالهمزة والميم عوض من لام الكلمة المحذوفة في: بتو.
- 12- العوض لا يُحذف، وقد وقفوا على حذفه في شاهدٍ فرد، وأوضح البحث أن حذفه جاء لغرضٍ فني، أو معنويّ بلاغي، أو أسلوب جمالي.
- 13- قد يأتي عوض من عوض.
- 14- هناك تعويض لازم، وتعويض غير لازم.
- 15- جاء العوض من اللفظ، وجاء من المعنى.
- 16- وردت المعاوضة في اللغات.

17- لا يُجمعُ بينَ أنْ يُبدَلَ من الحرفِ ويُعوَضَ منه. فهذا ليس من كلام

العرب.

18- ذهب جماعةٌ إلى إنكارِ المُعاوضة، وزدَّ البحثُ مذهبهم.

19- ويلجؤون إلى المُعاوضةِ أحياناً بفعلِ صناعةٍ، أو فلسفةٍ نحويةٍ، أو

منطقٍ كلاميٍّ رياضيٍّ.

- بلا تاريخ- شرح الرضي على الشافية. مع شرح شواهد له عبد
القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف،
محمد محيي الدين عبد الحميد، أربعة أجزاء في أربعة
مجلدات، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزمخشري محمود بن عمر، 1969- الأحاجي النحوية. تحقيق مصطفى
الحدري، مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.
- أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس، 1401- النوادر في اللغة. تحقيق د. محمد
عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت والقاهرة.
- ابن السراج محمد بن سهل، 1400- الموجز في النحو. تحقيق د. محمد
محمد سعيد، جامعة الأزهر، مطبعة الأمانة، شبرا، القاهرة.
- سبويه عمرو بن عثمان، 1425- الكتاب. تحقيق د. عبد السلام
هارون، خمسة أجزاء في خمسة مجلدات، ط4، مكتبة
الخانجي للنشر، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.
- ابن سيدي علي بن إسماعيل 1321- المخصص. سبعة عشر سقراً في
خمسة مجلدات، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق
الجديدة، بيروت.
- السبوي عبد الرحمن بن محمد، 1406- الأشباه والنظائر. تحقيق د.
عبد العال سالم مكرم، تسعة أجزاء في تسعة مجلدات، ط1،
مؤسسة الرسالة، بيروت.
- وطبعة: المكتبة العصرية، 1420، تحقيق محمد عبد القادر
الفاضلي، ط1، بيروت.
- ابن الشجري هبة الله بن علي، 1413- أمالي ابن الشجري. تحقيق د.
محمود محمد الطناحي، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات، ط1،
مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الصنبري عبد الله بن علي، 1402- التبصرة والتذكرة. تحقيق د. فتحي

- علي الدين، جزآن في مجلدين، ط1، دار الفكر، دمشق.
- ابن عصفور علي بن مؤمن، 1391- المُقَرَّب. تحقيق أحمد الجوّاري، عبد
الله الجبوري، جزآن في مجلدين، ط1، إحياء التراث الإسلامي،
مطبعة العاني، بغداد.
- ابن عقيل عبد الله، 1394- شرح ابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد، أربعة أجزاء في مجلدين، ط16، دار الفكر،
بيروت والقاهرة.
- العكبري عبد الله بن الحسين، 1407- التّبيان في إعراب القرآن.
تحقيق علي محمد الجّاوي، جزآن في مجلدين، ط2، دار
الجيل، بيروت.
- الفارسي الحسن بن أحمد، 1408- كتاب الشعر، أو: شرح الأبيات
المشكلة الإعراب. تحقيق د. محمود محمد الطناحي، جزآن في
مجلدين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 1415- التعلّيق على كتاب سيبويه. تحقيق د. عوض بن
حمد القوزي، ج4، ط1، مطابع الحسني.
- ابن مالك محمد بن عبد الله، 1388- التّسهيل. تحقيق محمد كامل
بركات، دار الكاتب العربي، المكتبة العربية، القاهرة.
- 1410- شرح التّسهيل. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د.
محمد بدوي المختون، أربعة أجزاء في مجلدين، ط1، هجر
للطباعة والنشر.
- 1422- شرح التّسهيل. تحقيق محمد عبد القادر عطا، طارق
فتح السيد، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات، ط1، دار الكتب
العلمية، بيروت.
- المُبَرَّد محمد بن يزيد، 1399- المُفْتَضِّل. تحقيق محمد عبد الخالق
عُضَيْمَة، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات، ط2، لجنة إحياء

- التراث الإسلامي، القاهرة.
- ابن منظور محمد بن مكرم، 1300- لسان العرب. خمسة عشر مجلداً، ط1، دار صادر، بيروت.
- ابن هشام عبد الله بن يوسف، 1400- الجامع الصغير. تحقيق د. أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 1969- مقني اللبيب. تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، جزآن في مجلدين، ط2، دار الفكر، دمشق.
- ابن يعيش يعيش بن علي، بلا تاريخ - شرح المفصل. عشرة أجزاء في مجلدين، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

الدوريات

- شحاته د. محمد عبد الوهاب، 2001- مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي. مجلة علوم اللغة، مج4، ع4، مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.
- النجمار د. ناديا رمضان، 2000- التّضام والتّعاقب في الفكر النّحوي. مجلة علوم اللغة، مج3، ع4، مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.
- العبدادي د. عبد الله، 2000- بلاغة حذف الجزاء في أسلوب الشرط. مجلة علوم اللغة، مج3، ع1، مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.

The Seminar Summary

The seminar deals with *the conception of compensation in the Arabic syntax*, especially it has never been closely studied by anyone before. I think that *compensation* is one of the phenomena in Arabic like: deletion, deputation and apposition and so on. So I have taken a lot of use of our scholars' studies of the Arabic linguistic system. These studies, however, didn't get such a great interest by contemporary researchers. Arabs have used *compensation* in all parts of speech where it was mentioned in most of syntax resources. *The conception of compensation* is extremely important, that's why Arabs have used it for several purposes including: inclining to decreasing because reduction and keeping away from muscular effort in speech is quite desirable, but unintentionally. That is why Arabs widely used *conception* seeking for reduction and aiming at brevity. The seminar dealt with every aspect of *conception* in analysis and interpretation. So the seminar came up with many satisfactory outcomes, quiet judgments, and conclusions based on introductions thought to be right.

Key words: compensated, compensation ·apposition, grammarians, Sibaweh